The Permanent Mission
of the Republic of Yemen
to the League of Arab States

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة
للجمهورية اليمنية
لدى جامعة الدول العربية

مداخلة

السفير / رياض عمر العكبري

المندوب الدائم لليمن لدى جامعة الدول العربية

حول

""أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمجابهة تحديات

الهجرة غير الشرعية إلى اليمن "

امام

"مؤتمر الإستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من اجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

في المنطقة العربية."

-————————

مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهره

الأربعاء - الخميس : ٣ - ٤ يوليو ٢٠٢٤

الحضور الكريم؛

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكو) وشبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية على جهودهم القيمة المبذولة في التحضير والاعداد الجيدين لهذا المؤتمر ذي الأهمية الفائقة.

الحضور الكريم؛

يأتي انعقاد هذا المؤتمر الهام في مرحلة دقيقة تمر بها المنطقة العربية والاقليم بل والعالم اجمع. وقد انعكس مدى خطورة التطورات الإقليمية والدولية في هذا الحجم الضخم من التحركات السكانية العابرة للحدود، والنزوح الهائل لملايين المدنيين ضمن حدود عدد من بلدان المنطقة، على نَحو لم يسبق لها مثيل.

وفي هذه الظروف الاقليمية والدولية الدقيقة وبالغة الخطورة على مرأى ومسمع من العالم تتعاظم مأساة الشعب الفلسطيني، الذي يواجه ابشع عملية تهجير قسري وتطهير عرقي وابادة جماعية في تاريخ البشرية. اذ اننا نجتمع اليوم في هذا المؤتمر في وقت ترتكب فيه إسرائيل، القوة القائمة بالإحتلال، جرائم الإبادة الجماعية والإحتلال والتطهير العرقي والسجن والقمع والتدمير والتهجير القسري، وتعمّد منع حصول المدنيين على الغذاء والماء والدواء، وتجويع المدنيين الفلسطينيين كسلاح حرب، وجميع الانتهاكات والاعتداءات البشعة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة تحديداً، وفي عموم الأرض الفلسطينية المحتلة. ان مجلس الامن الدولي مدعو الى الزام دولة الاحتلال بوقف فوري وكامل ودائم لجريمة الحرب العدوانية الهمجية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وإلزام إسرائيل بالإمتثال للقانون الدولي الإنساني ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

الحضور الكريم؛

ان ما تشهده المنطقة العربية، والاقليم المجاور، ومنها اليمن، من تزايد مطرد في موجات الهجرة والنزوح والفرار من ويلات الحروب والازمات الاقتصادية والمعيشية، يحتم علينا جميعا المساهمة في جهود ايقاف تلك الحروب، وفي الاسهام في التصدي للتحديات المعيشية والاقتصادية والبطالة والجفاف وغيرها من المشكلات التي تعصف ببلاد عديدة في هذه المنطقة.

ان الجمهورية اليمن لن تألوا جهدا في الإسهام في التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتدعو مجددًا الى رصد وتقييم التقدم المحرز والثغرات والتحديات التي اعترضت تنفيذه خلال الفترة المنصرمة، وبحث عميق ودقيق للاسباب والأولويات والاتجاهات والنُهُج الإقليمية، والعمل على توفير الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ اهداف الاتفاق العالمي.

وفي الوقت الذي نوجه فيه التحية لجهود الاسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، ووكالات الأمم المتحدة الأعضاء في الشبكة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، وشبكة الأمم

المتحدة للهجرة، فاننا ندعو تلك الجهات الى تكثيف التعاون المشترك الإقليمي من جهة، ومن جهة أخرى تكثيف مساندة ودعم الجمهورية اليمنية في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها، والعمل على تجاوز مشكلة نقص الموارد المالية، والنقص في تمويل الميزانيات، والتي تركت آثارًا سلبية على متابعة تحقيق أهداف الاتفاق العالمي.

وإنطلاقا من ان الإتفاق العالمي حول الهجرة، نشأ في مراكش في العام ٢٠١٨ عن فهم مشترك بانه لا يمكن لحكومة واحدة ان تحكم الهجرة بشكل فعال بمفردها، فان الجمهورية اليمنية ترحب بالمشاركة الفعالة في الحوارات وورش العمل والدراسات وتبادل الخبرات في اطار الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.

الحضور الكريم ؛

تعلمون ان اليمن ظل طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، الوجهة الرئيسة للمهاجرين غير الشرعيين من دول القرن الأفريقي، والذين سعوا إلى البقاء في اليمن أو الى الانتقال منه إلى محطاتٍ ووجهاتٍ أخرى، وإن كانت الأغلبية منهم لم تعد ترى في اليمن خياراً مناسبا للمكوث والإقامة منذ اندلاع الحرب عام 2015، وبالتالي تحوَّل البلد إلى محطة على طريق الوجهة النهائية المتمثلة في دول الخليج، أو دول الغرب في بعض الحالات، وذلك بسبب الحرب التي فرضتها مليشيات الحوثي الانقلابية على الشعب اليمني، والتي أدت بالبلاد إلى انهيار اقتصادي كامل وتدهور كارثي في الجانب الإنساني، مما أدى الى نزوح ملايين اليمنيين عن مناطق سكنهم، وكذلك الى هجرة ملايين اليمنيين الى خارج اليمن، حيث تشير التقديرات إلى أن عدد المهاجرين اليمنيين الذين تركوا بلدهم للهجرة الى الخارج بسبب الحرب قد وصل إلى اكثر من مليوني مهاجر يمني تقريبًا.

وتشير احصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعام 2024 بأن هناك حوالي 51.633 لاجئ في اليمن و13.713 طالب لجوء و316.000 عائد من النزوح. وهناك حوالي 4.51 مليون نازح داخلي في اليمن من (الاثيوبين ، الصوماليين، جنسيات مختلفة، ومن اليمنين أنفسهم)

لقد أدت الظروف الاستثنائية التي يمر بها اليمن، الى زيادة معاناة المهاجرين غير الشرعيين، واللاجئين حيث انهم عرضه للاستغلال من قبل جماعة الحوثي، حيث اتهمت الميليشيات الحوثية باختطاف وتجنيد وتدريب المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى اليمن للقتال. كما ان الميلشيات الحوثيه متهمه باستخدام النساء والأطفال المهاجرين غير الشرعيين لأغراض جمع المعلومات الاستخبارية وتهريب البضائع المهربة من الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة.

الحضور الكريم ؛

أن الحكومة اليمنية تدعو منظمة الهجرة الدولية والمنظمات الدولية المعنية والدول المانحة إلى سرعة تقديم الدعم اللازم لحل إشكالية تدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن

خلال الأعوام الماضية وحتى الآن، في ظل أوضاع وظروف صعبة تعيشها البلاد جراء الحرب، ومساعدة الحكومة في معالجة أوضاع هؤلاء المهاجرين من خلال ما يلي :

- أنشاء مراكز استجابة إنسانية قادرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من المهاجرين وتوفير متطلبات الحياة الكريمة من المأوى والغذاء والدواء.
- ترتيب العودة الطوعية لمن يرغب بالعودة إلى بلاده.
- التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، سيما وأنها تدخل في إطار مخاطرة الفرد بحياته ، والتي تتعارض مع مبادى وقوانين البلد المنشى والبلدان المقصودة.
- التحذير من المخاطر التي تواجه المهاجرين غير الشرعيين الى اليمن، بالنظر الى الظروف الاجتماعية والمعيشية التي يعيشونها. والتخذير من مخاطر استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين في خصوصا من منطقة القرن الافريقي، حيث وصل خلال الاعوام الماضية من 2018-2020م أكثر من (330000) ثلاثمائة وثلاثين الف مهاجر، وهو ما سيشكل في هذا الظروف التي تمر بها بلادنا خطراً عليهم وعلى المجتمع والأمن القومي لليمن، حيث تخشى الحكومة اليمنية من أن بعض الجماعات المسلحة المتطرفة قد تستغل المهاجرين وتقدم بجذبهم لاستخدامهم في أغراض عسكرية والقتال في الجهات أو القيام بعمليات إرهابية وتهريب المخدرات والسلاح، واحتمال استغلال المهاجرين في تشكيل عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وعمليات تهريب البشر والمخدرات إلى اليمن والى دول الجوار، فضلاً عن مخاطر تسلل عناصر إرهابية ضمن مجموعة المهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن.

<u>الحضور الكريم ؛</u>

دعونا نبرز هنا اهم التحديات التي تواجه الحكومة اليمنية والناجمة عن تفاقم تدفق اعداد المهاجرين غير الشرعيين الى اليمن:

- النزوح المتواصل للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من دول القرن الافريقي، وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على بلادنا سواء من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، أضافة إلى الأثار السلبية على الأمن والاستقرار في الإقليم بمجمله، بما في ذلك تهديد سلامة خطوط الملاحة الدولية في البحر الاحمر.
- ضعف قدرات وإمكانيات الدولة والأجهزة الحكومية المعنية للتعامل مع موضوع المهاجرين وعلى وجه الخصوص في ظل تدمير مؤسسات الدولة جراء الحرب التي فرضتها المليشيات الانقلابية الحوثية على الشعب اليمني.
- تمثل خطورة الهجرة غير الشرعية في تحويل البحر الأحمر وخليج عدن إلى بؤرة الجماعات الإرهاب الدولي ومافيا الاتجار بالمخدرات والإتجار بالبشر والقرصنة بما فيها من تداعيات سلبية على الأمن الإقليمي للمنطقة العربية وخاصة في المجالين الأمني والاقتصادي.

الحضور الكريم ؛

لقاد اتخذت الحكومة اليمنية خلال السنوات المنصرمة عدد من الاجراءات لضمان سلامة وأمان المهاجرين غير الشرعيين وأهمها:

- تقديم التسهيلات الممكنة وفقاً لإمكانيات وقدرات الدولة المتاحة لهؤلاء المهاجرين.
- شرعت الحكومة اليمنية بشكل بناء في نقاشات واسعة من منظمة الهجرة الدولية لمعالجة الوضع الطارئ بما يخص توفير المعايير الضرورية لحماية وضمان سلامة المهاجرين وتوفير مراكز ايواء مؤقته لهؤلاء المهاجرين.
- ابدت الحكومة اليمنية قدراً من التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بقضايا الهجرة، وسمحت لهذه المنظمات بالوصول إلى المهاجرين في أماكن تجمعهم والاطلاع على أوضاعهم.
- شكلت الحكومة اليمنية لجنة وطنية برئاسة ممثل عن وزارة الخارجية وعضوية ممثل عن وزارة الداخلية وعدد من الوزارات ذات العلاقة و الجهات الرسمية المعنية، لبحث ومتابعة كافة القضايا التي من شأنها معالجة وضع المهاجرين وتحديد الراغبين بالعودة الطوعية إلى بلدانهم أدراكاً منها بأن اهمال هذا الملف سيتسبب في كارثة إنسانية وأمنية واجتماعية وصحية.
- نقلت الحكومة اليمنية صورة واضحة إلى الدول المصدرة للهجرة عبر سفاراتها في بلدان القرن الأفريقي الصديقة.

الحضور الكريم ؛

ان الحكومة اليمنية ترى أهمية تحقيق تعاون إقليمي ودولي لتوفير الوسائل اللازمة الاتية لمعالجة مخاطر الهجرة الغير شرعية الى اليمن:

- أهمية تقديم الدعم من أجل وضع خطة شاملة لتغطية المياه الإقليمية اليمنية بدوريات البحرية من قبل قوات (خفر السواحل) والقوات البحرية مع مشاركة أجهزة الأمن و الاستخبارات على طول الشريط الساحلي اليمني بدعم دول الجوار حتي تتمكن من متابعة عصابات التهريب بأنواعه. ان من المهم تحقيق تعاون فعال وتوفير الدعم اللازم لإعادة تأهيل ورفع جاهزية وقدرات الأجهزة المعنية بالتعامل مع المهاجرين مثل قوات خفر السواحل ومصلحة الهجرة والجوازات
- إنشاء مخيمات أو مراكز إيواء واستجابة إنسانية تستوعب الأعداد الكبيرة والمتزايدة للمهاجرين، في المناطق التي سبق وحددتها الحكومة لتقديم الخدمات الإنسانية والضرورية والحماية اللازمة للمهاجرين حتى لا يكونوا عرضة للمخاطر والاستغلال من قبل العصابات الإجرامية والمنظمات الإرهابية، لا سيما في ظل الظروف السياسية والأمنية التي تعيشها اليمن .
- توفير استجابة عاجلة وشاملة متعددة القطاعات لتلبية احتياجات ومتطلبات الحياة الضرورية والطبية العاجلة والملحة التي تضمن العيش الكريم للمهاجرين.

- التأكيد على أهمية التنسيق و التعاون الإقليمي بأهمية عقد لقاءات دورية وعقد مؤتمر إقليمي أو ندوة لبحث ظاهرة الهجرة وأسبابها والبحث عن استراتيجية مشتركة لمعالجتها بالتنسيق والتعاون مع منظمة الهجرة الدولية.

الحضور الكريم ؛

وفيما يتعلق بالعودة الإنسانية الطوعية، فان الجمهورية اليمنية وقعت في عام 2021 اتفاقية مع الحكومة الإثيوبية والمنظمة الدولية للهجرة، لتسيير رحلات عودة طوعية من عدن إلى أديس أبابا. اننا نغتنم المناسبة لنتقدم بالشكر للمنظمة الدولية للهجرة على التزامها، ويمكننا أن نؤكد دعمنا الكامل لاتفاق العودة الإنسانية الطوعية. وفي هذا السياق، نحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته وتقديم الدعم اللازم.

الحضور الكريم ؛

اسمحوا لي ان اضع امامكم فيما يلي الملاحظات الختامية التالية:

- نظرًا لأن اليمن تعيش أوضاعا إنسانية صعبة، فان من المهم تظافر الجهود الإقليمية والدولية لايجاد الحلول للصعوبات التي يواجهها المهاجرين الغير شرعيين الى اليمن وخصوصا صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، والظروف الناجمة عن ان العديد منهم تتقطع بهم السبل في اليمن ويشكلون ضغوط اضافيه على الأوضاع المتدهورة، وعلى الموارد المحدودة للبلاد .
- ورغم إن منظمة الهجرة الدولية تشير إلى أنها تستجيب لاحتياجات المهاجرين من خلال تقديم المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية لهم بما يتماشى مع الخطة الإقليمية للاستجابة للمهاجرين في القرن الأفريقي واليمن، إلا إن هذه الاستجابة لا تفي بالحاجة لمواجهة التفاقم المطرد لهذه المشكلة.
- ان الجمهورية اليمنية تؤكد مجددًا على أن الحل الفعال لاستمرار تدفق اللاجئين والمهاجرين يكمن في معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول المعنية والمجتمع الدولي.
- ان الحكومة اليمنية تتطلع الى ان تتعزز سبل التعاون المشترك الإقليمية والدولية والتعاون من اجل الحد من المخاطر التي يواجهها المهاجرين غير الشرعيين الى اليمن أثناء تنقلهم من بلدانهم أو إلى دول جوار اليمن ، حيث يتم تنقلهم بطرق غير شرعية و عبر مهربين و عصابات الاتجار بالبشر ، ويتعرض العديد منهم و من بينهم نساء و أطفال للغرق في عرض البحر، و للاعتداء والتعذيب والابتزاز وغيرها من الجرائم ، أو لمخاطر الألغام و المواجهة مع حرس الحدود أثناء اجتياز الحدود بطرق غير شرعية . و من هنا فإن هناك حاجة ماسة للتعاون بين دول الإقليم و التنسيق في منع عصابات التهريب و تجار البشر من ممارسة هذه الأعمال اللاإنسانية .

- تتطلع الحكومة اليمنية الى دعم قدراتها وامكانياتها لمواجهة مخاطر استغلال المهاجرين غير الشرعيين في أنشطة تلحق ضررا بالامن والاستقرار في اليمن والمنطقة. وكما هو معروف فان الأجهزة المتخصصة في اليمن قامت خلال الفترة المنصرمة بمداهمة المهربين واعتقال عدد من الذين ساعدوا في عملية نقل المهاجرين . فضلاً عن نشر نقاط عسكرية على الشريط الساحلي لملاحقة قوارب المهربين. وفي نفس الوقت تتطلع الحكومة اليمنية أن تتم جهود وحملات مماثلة من قبل دول القرن الأفريقي وتكثيف التنسيق والتعاون المشترك بين اليمن وتلك البلدان الصديقة.
- ان الحكومة اليمنية تؤكد مجدداً على ضرورة ايلاء التحديات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية إلى اليمن اهتماما وتفاعلاً أكبر من قبل المجتمع الدولي. فضلاً عن أهمية قيام منظمة الهجرة الدولية بإنشاء مراكز إيواء وتقديم الخدمات الإنسانية والطبية لأولئك المهاجرين وتوفر سبل العيش الكريم لهم خلال رحلة هجرتهم غير الشرعية الى اليمن. والعمل على إعادة اولئك المهاجرين إلى بلدانهم في إطار برنامج العودة الطوعية.
- تُنذِر المصادمات الدامية التي جرت مؤخرا بين المهاجرين الإثيوبيين في عدن ولحج بإمكانية انتقال الصراعات العرقية والسياسية في القرن الأفريقي إلى الداخل اليمني. واذا لم يتم التنبه لهذه المشكلة فلربما تقع جولات جديدة من تلك المواجهات العنيفة مستقبلاً. ما يزيد من الضغوط على الوضع الأمني الهش في البلاد.
- لا بد من معالجة مشكلة تفشي البطالة ونقص الخدمات الصحية بين أوساط المهاجرين الغير شرعيين. نظرا للوضع الاقتصادي الصعب في اليمن. و عدم توفر فرص العمل للمواطن اليمني نفسه ناهيك عن المهاجرين. ان من المهم أن تتولى منظمة الهجرة الدولية مسؤولياتها في التعامل مع موضوع المهاجرين في اليمن من خلال خطة واضحة المعالم للتعامل مع هؤلاء المهاجرين ومعالجة أوضاعهم وتوفير التمويل اللازم لذلك. ووفقا للبيانات الواردة في أحدث تقارير منظمة الهجرة الدولية حول تقييم الوضع في اليمن. فإن 48٪ من المهاجرين الأفارقة في اليمن ليس لديهم أي مأوى. و17٪ منهم يقيم في أماكن مؤقتة. كما يعتمد 42٪ منهم في مصدر دخله على أعمال موسمية. بينما يفتقد 35٪ إلى أي مصادر للدخل. غير أن المؤشر الأكثر دلالة على حجم المعاناة التي يعيشها هؤلاء ربما يتجلى عبر إشارة 56٪ منهم إلى المساعدات الغذائية باعتبارها أهم احتياجاتهم وأكثرها أولوية.
- لفت الانتباه الى أهمية وجود آلية إقليمية لتنسيق جهود دول المنطقة المعنية تجاه هذه الظاهرة. وكذلك تنسيق الجهود لمكافحة عصابات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. والتي تلعب دور كبير في عمليات نقل المهاجرين واستغلالهم . ان من المهم وضع خطة إقليمية ودولية للاستجابة العاجلة المنسقة ومتعددة القطاعات التي من شأنها تلبية الاحتياجات الضرورية

والعاجلة والملحة لقضية الهجرة الغير شرعية، وتعالج الوضع المأساوي الذي يعاني منه اللاجئين والمهاجرين الغير شرعيين.

- اننا نرى أهمية أن تكون هناك خطة واضحة لدى المنظمة الدولية للهجرة تتشاركها مع الحكومة اليمنية للتعامل مع موضوع المهاجرين الغير شرعيين وفقا للمتطلبات والتحديات المعاشة على ارض الواقع، وتحمل مسؤولياتها وواجباتها المناطة بها، ووفقا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك توفير التمويل والإمكانية المالية لتنظيم رحلات العودة الطوعية للمهاجرين إلى أوطانهم أو نقلهم لبلد ثالث.
- **تقترح الجمهورية اليمنية عقد مؤتمر او ندوة على المستوى الإقليمي والدولي، خلال النصف الثاني من العام الجاري ٢٠٢٤، بالتنسيق مع الجهات المنظمة لهذا المؤتمر والحكومة اليمنية، لبحث خلفية وعناصر ظاهرة الهجرة الغير شرعية الى اليمن ، وأسبابها، وعواقبها ، والبحث في صياغة إستراتيجية مشتركة إقليمية دولية، ووضع خطط محددة، لمعالجة تحديات هذه الظاهرة، على ان يتم توفير التمويل اللازم لتنظيم مثل تلك الفعالية من قبل الدول المعنية والمانحة.**
- **كما تقترح الجمهورية اليمنية ان تتضمن التقارير الموجزة عن اجتماعات الاستعراض الاقليمية والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، بنود رئيسية تبرز التعبير عن ادانة عمليات التهجير القسري رالإبادة الجماعية والتجويع والإحتلال وانتزاع الأرض وبناء المستوطنات، وتدمير المنازل والاحياء والمدارس والمستشفيات والجوامع والكنائس وغيرها من الاجراءات الاستيطانية العنصرية العقابية الوحشية التي تقوم بها إسرائيل، القوة القائمة بالإحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في غزه وفي عموم فلسطين المحتلة، ومطالبة مجلس الامن الدولي بالزام إسرائيل بالإذعان للقانون الدولي الإنساني وقرارت الشرعية الدولية، ووقف الحرب والعدوان على الشعب الفلسطيني وقفا فوريا شاملا ودائماً.**

شكرا لحسن الإصغاء.